تقييم برامج العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج

يمثل مغاربة العالم أكثر من 10 بالمائة من ساكنة المغرب، حيث تجاوز عدد المسجلين لدى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية المغربية 4.2 مليون مغربي مقيم بالخارج.

وقد حرص المغرب منذ بداية التسعينيات على خلق العديد من المؤسسات التي تسهر على تدبير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية لمغاربة العالم وذلك لتعزيز الارتباط والحفاظ على جسور التواصل بوطنهم. ويتعلق الأمر بمؤسسات حكومية، ممثلة أساسا بالوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ووزارة التربية الوطنية. بالإضافة إلى مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج كمؤسسة استشارية، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج كمؤسسة ذات بعد اجتماعي وثقافي.

ويتفق هؤلاء الفاعلون حول المكانة الأساسية التي يجب أن تحظى بها الثقافة في كل سياسة موجهة لمغاربة العالم، لأن لولوجهم ومشاركتهم في الأنشطة الثقافية الوطنية دورا محوريا ليس فقط في تعزيز هويتهم المغربية، ولكن أيضا في إدماجهم اجتماعيا في بلدان الاستقبال وفي الترويج لصورة المغرب بالخارج.

وفي هذا الإطار، تعرف برامج العرض الثقافي المنجزة من طرف الفاعلين المؤسساتيين لصالح المغاربة المقيمين بالخارج، مجموعة من الاختلالات المرتبطة غالبا بجوانب التنسيق على مستوى المبادرات واستعمال الوسائل والموارد والحكامة (في أبعادها التنظيمية والمسطرية والتخطيط والبرمجة).

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

أسفرت مهمة تقييم برامج العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج عن تسجيل عدد من الملاحظات من طرف المجلس الأعلى للحسابات وإصدار مجموعة من التوصيات، نوردها كما يلي.

أولا. التنسيق بين الفاعلين في العرض الثقافي الموجه لمغاربة العالم

على مستوى التنسيق بين الفاعلين في العرض الثقافي الموجه لمغاربة العالم، سجل المجلس النقائص التالية.

➢ ضعف آليات التنسيق بين المتدخلين المؤسساتيين

يعتبر تعدد المتدخلين المنخرطين في العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج دليلا على الأهمية التي يخصصها المغرب لتعزيز الهوية والروابط مع مغاربة العالم. غير أن هذا التعدد أدى إلى ظهور بعض المعيقات التي تحد من فعالية ونجاعة وترشيد الموارد المخصصة لإنجاز البرامج والأنشطة، وذلك نظرا لضعف آليات التنسيق وعدم الإلمام بالتطلعات والحاجيات الثقافية لمغاربة العالم. فغالبا ما يقوم كل متدخل على حدة بإنجاز برامج وأعمال ثقافية، دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التي تم إنجازها من طرف باقي المتدخلين. وبالرغم من عقد اجتماعات من حين لآخر يحضرها بعض الأطراف، لا يتم دائما إخبار المتدخلين بالمهام المنجزة والقرارات المتخذة.

ومن أجل مواجهة مشاكل التنسيق، أحدثت في سنة 1998 لجنة وزارية مشتركة لدى الوزير الأول مكونة من 15 وزير، غير أن هذه اللجنة ظلت غير مفعلة.

وفي سنة 2013، أحدثت من جديد لدى رئيس الحكومة لجنة وزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج، وذلك بموجب المرسوم رقم 2.13.731 الصادر في 30 سبتمبر 2013 المتعلق بإحداث اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج. كما أسندت بموجب نفس المرسوم لمديرية التعاون والدراسات والتنسيق القطاعي، لدى الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مهام الكتابة الدائمة لهذه اللجنة. ورغم أنه كان من المفروض على هذه اللجنة الوزارية أن تجتمع مرتين في السنة على الأقل، إلا أنها لم تجتمع سوى خمس مرات منذ إحداثها، حيث عقدت آخر اجتماع لها بتاريخ 26 ماي 2017.

في نفس السياق، تم وضع آليات أخرى للشراكة، غير أنها لم تحقق أثرا فعليا على مستوى التنسيق والتعاون والتقائية السياسات، بل حتى على مستوى الانعقاد المنتظم لاجتماعات اللجان التقنية المحدثة لهذا الشأن. فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية شراكة في نونبر 2010 بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ووزارة الثقافة، من أجل تثمين النشاط الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج. وقد تعهد الطرفان بموجب هذه الاتفاقية بوضع آليات العمل وتنسيق أعمالهم بهدف الاستجابة للحاجيات الثقافية وتطلعات المغاربة المقيمين بالخارج. كما نصت هذه الاتفاقية على إحداث لجنة دائمة للإشراف والتتبع، وألزمتها بعقد اجتماعاتها مرتين في السنة أو أكثر متى دعت الحاجة إلى ذلك، غير أن مقتضيات هذه الاتفاقية لم يتم تطبيقها.

نفس الأمر بالنسبة للاتفاقية المبرمة بتاريخ 13 أكتوبر 2011 بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ووزارة التربية الوطنية، من أجل تطوير اللغة العربية والثقافة المغربية بدول المهجر، من خلال تأهيل كفاءات الموارد البشرية والتربوية وتقوية قدرات الهيئات الجمعوية والمؤسسات التعليمية الخصوصية التي تعمل لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج. غير أن المتدخلين لم يحترما التزاماتهما في شأن تطبيق مقتضيات هذه الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بما يلي:

- إنجاز دفاتر التحملات المنظمة لشروط الأهلية لدعم مشاريع الشراكة مع المؤسسات التعليمية الخصوصية والهيئات الجمعوية العاملة في مجال النهوض بالتعليم غير النظامي بدول الاستقبال؛
- وضع برنامج للتكوين المستمر لفائدة الأساتذة والهيئات الجمعوية العاملة في مجال النهوض بالتعليم غير النظامي للغة والثقافة المغربية بدول الاستقبال؛
- تحضير اللوازم التربوية والمناهج التعليمية المتعلقة بالتعليم غير النظامي للغة والثقافة المغربية.

في نفس السياق، تم توقيع اتفاق شراكة في نونبر 2012، بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج. وأحدثت بموجب هذا الاتفاق لجنة دائمة للتنسيق، مكونة من أطر عليا تمثل الطرفين، وملزمة بعقد اجتماعاتها العادية مرة كل ستة أشهر على الأقل، من أجل التشاور الدائم في ميادين عمل كلا الطرفين لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج. غير أن الحصيلة المرتبطة بتفعيل هذا الاتفاق لم تكن ذات أثر واضح.

➢ صعوبات في تحديد الميزانية المرصودة للأنشطة الثقافية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

من خلال تفحص ميزانيات عدد من المتدخلين المؤسساتيين، تبين وجود صعوبة في تحديد الاعتمادات المخصصة مباشرة لإنجاز الأنشطة الثقافية لفائدة مغاربة العالم، وذلك بسبب غياب البيانات التحليلية وتعدد البنود المستخدمة لتمويل هذه الأنشطة.

ولمحاولة تجاوز هذه الصعوبات تم تقدير الميزانيات المرصودة من طرف الأجهزة الرئيسية، وذلك في إطار الدراسة المنجزة من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، حول وضع سياسة ثقافية لفائدة مغاربة العالم. في هذا الصدد تم تقدير الاعتمادات السنوية المخصصة من طرف الأجهزة الرئيسية في حوالي 532,6 مليون درهم، موزعة بين مؤسسة الحسن الثاني (42 في المائة) ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (25 في المائة) والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (13 في المائة) ووزارة التربية الوطنية (13 في المائة) ووزارة الخارجية والتعاون الدولي (5 في المائة) ووزارة الثقافة (2 في المائة).

تقدير الميزانيات السنوية المخصصة بشكل مباشر للأنشطة الثقافية لفائدة مغاربة العالم باستثناء الدعم غير المباشر (مليون درهم)

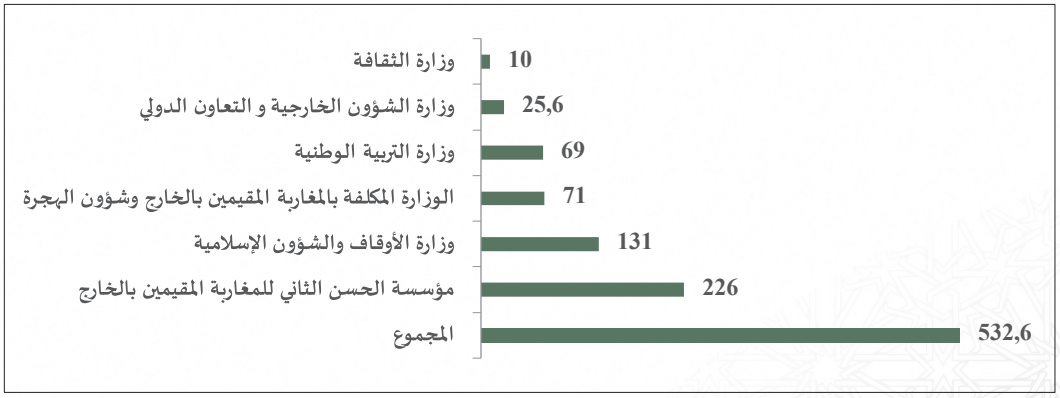

المصدر: معطيات الدراسة حول وضع سياسة ثقافية لفائدة مغاربة العالم، 2015

➢ عدم ملاءمة آليات تخطيط الميزانية

يتم تمويل البرامج المنفذة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج عن طريق تفويض الاعتمادات المدرجة بميزانية المراكز الدبلوماسية في الخارج (السفارات والقنصليات). في هذا الإطار، تواجه الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة عدة صعوبات تتعلق بالبرمجة والتتبع والتنفيذ الميزانياتي للعمليات المتعلقة بالبرامج الملتزم بها في إطار ميزانيتها. كما أن هذه الصعوبات غالبا ما تترجم بغياب المعطيات المحاسباتية اللازمة لإعداد الكشوفات الإجمالية والحسابات الإدارية.

ومن بين الأسباب التي أوردتها المصالح المركزية للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، نذكر ما يلي:

- عدم كفاية الموارد البشرية المتوفرة على الكفايات والقدرات اللازمة لتتبع التنفيذ الميزانياتي والتقني للبرامج المنجزة بالخارج؛
- عدم ملائمة منشور الوزير الأول رقم 2003/7، الذي ينظم العلاقة بين الدولة والنسيج الجمعوي، للسياق المتعلق بجمعيات المغاربة المقيمين بالخارج بدول الاستقبال؛
- غياب جسور بين منظومة التدبير المندمج للنفقات (GID) والتطبيق المستعمل من طرف الأعوان المحاسبين بالخارج.
- غياب قائمة للوثائق المثبتة لنفقات الوزارة بالخارج (على غرار وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)، الأمر الذي يثير تحفظات الأعوان المحاسبين على مستوى بعض المراكز الدبلوماسية على أداء بعض الفواتير، مما يؤدي إلى ترحيل مبالغ مهمة إلى السنوات الموالية؛
- التأخر في إعداد قوائم الترحيلات من طرف الأعوان المحاسبون والآمرين بالصرف المساعدين.

➢ عدم وضع مخطط لمضافرة الوسائل وتعبئة البنيات التحتية الثقافية

تلعب البنيات التحتية الثقافية دورا محوريا في وضع أي استراتيجية أو برنامج أو مشروع ثقافي لفائدة للمغاربة المقيمين بالخارج. ورغم توفر بعض المعلومات العامة بطريقة متفرقة على مستوى مختلف القطاعات، فقد لوحظ غياب الوسائل المعلوماتية التي تمكن من توفير معطيات دقيقة عن البنيات التحتية الثقافية، بهدف ترشيد وتيسير تعبئتها (أنواع المباني والأماكن والمساحات والمعدات التي يمكن اعتبارها بنى تحتية ثقافية، إلخ).

➢ التأخر في تفعيل سياسة ثقافية مندمجة وتشاورية موجهة للمغاربة حول العالم

أبرمت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خلال سنة 2014 صفقة دراسة من أجل وضع سياسة ثقافية موجهة لمغاربة العالم، بمبلغ إجمالي قدره 1,92 مليون درهم، وذلك من أجل ملاءمة العرض الثقافي للمغرب لتطلعات مغاربة العالم. وتهدف هذه الدراسة، إلى تشخيص العرض الثقافي المتوفر، ووضع استراتيجية ثقافية وبلورتها إلى مشاريع وأعمال بدول الاستقبال وكذا على صعيد المغرب.

إلا أنه وبالرغم من أن هذه الدراسة حددت 13 شريكا مباشرا لتفعيل سياسة العرض الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، فإن التحريات المنجزة من طرف المجلس الأعلى للحسابات لدى ثلاث وزارات رئيسية (وزارة الثقافة، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الشؤون الخارجية)، أظهرت أن هذه الوزارات غير مزودة بالمعلومات الكافية المتعلقة بمراحل ومحتوى الدراسة المنجزة المتعلقة بالسياسة الثقافية.

كما نصت الدراسة المذكورة على تقسيم السياسة الثقافية لفائدة مغاربة العالم لأربعة محاور استراتيجية موزعة على 12 مشروعا، بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع خاصة بالمراكز الثقافية. إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لإنجاز هذه المشاريع.

➢ غياب رؤية شمولية ذات أبعاد استراتيجية لرقمنة العرض الثقافي

تعتبر رقمنة العرض الثقافي فرصة لوضع الثقافة المغربية في متناول المجموعات المستهدفة سواء من حيث السن أو الأصل الثقافي أو الاجتماعي. وإدراكا منها لهذه التحديات، اتخذت كل من الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج مجموعة من الإجراءات في هذا الشأن.

في هذا الصدد، أطلقت مؤسسة الحسن الثاني لفائدة مغاربة العالم فضاء رقمي لتعلم اللغة العربية على الانترنت، أطلق عليه "e-madrassa.ma"، وذلك بتاريخ 18 دجنبر 2013. كما أطلقت نفس المؤسسة بتاريخ 19 يناير 2015، فضاء رقمي تحت اسم "e-taqafa.ma"، يسلط الضوء على المغرب من خلال ثرائه ومعالمه الثقافية، بالإضافة إلى عرض المشهد الثقافي والفني المغربي وتقديم الجهات الفاعلة فيه، على شاكلة مركز ثقافي افتراضي. في نفس السياق، أطلقت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة مجالا إلكترونيا تحت عنوان "مغربكم" يهدف إلى تعبئة كفاءات مغاربة العالم.

غير أن هذه المبادرات لم تتم في إطار استراتيجية شاملة متفق عليها من طرف الأجهزة الرئيسة، بهدف تقديم عرض ثقافي بصيغ ملائمة لخاصيات الفئات المستهدفة ووفق مناهج حديثة للحكامة.

هذه الوضعية فوتت على الجهات المؤسساتية الفاعلة في مجال العرض الثقافي المقدم لمغاربة العالم إمكانية الشروع في ملاءمة آليات الاشتغال للثقافة الرقمية، عن طريق خلق دينامية تروم تظافر واندماج المشاريع والأفكار والوسائل، وكذا ابتكار آليات جديدة لخلق محتويات مبتكرة بجودة عالية.

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **إعداد إطار استراتيجي للعرض الثقافي الموجه لمغاربة العالم، بتنسيق بين جميع الفاعلين المؤسساتيين، وبلورته إلى مبادئ توجيهية ذات طابع عملي، وخطط عمل تحدد بوضوح الأهداف الرئيسية والشروط والمدد الزمنية للتنفيذ، فضلا عن أشكال التعاون؛**
- **تفعيل إجراءات ملائمة وانخراط وتبني جميع الفاعلين لنتائج الدراسة المنجزة من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول وضع سياسة ثقافية لفائدة مغاربة العالم، لاسيما فيما يتعلق بتفعيل محاورها الاستراتيجية الأربعة، وكذا تنفيذ المشاريع الاثنتي عشر المنبثقة عنها؛**
- **اعتماد رؤية شاملة واستراتيجية لرقمنة العرض الثقافي الموجه للخارج ولمغاربة العالم وفق منهج تشاركي، وذلك من خلال تكييف الآليات والبرامج المتوفرة مع الثقافة الرقمية وخلق دينامية تشاركية تروم تظافر الجهود من أجل اعتماد مشاريع ووسائل وأفكار ذات محتويات مبتكرة وبجودة عالية.**

ثانيا. إطار الشراكة بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وهيئات المجتمع المدني العاملة لفائدة مغاربة العالم

تمنح الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة سنويا إعانات للجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم. في هذا الصدد، لاحظ المجلس الأعلى للحسابات غياب سياسة شاملة ومبادئ توجيهية ذات بعد عملي، تحدد بوضوح الأهداف الرئيسية والشروط والمبادئ وأشكال التعاون الضرورية لدعم الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم. ويبرز ذلك من خلال الملاحظات التالية.

➢ غياب سياسة استهداف حسب دول الاستقبال

خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015، خصصت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ميزانية اجمالية لفائدة الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم تقدر بمبلغ 239,55 مليون درهم.

إلا أن غياب سياسة شمولية في مجال الشراكة ومنح الإعانات أدى إلى ظهور اختلالات على مستوى الاستهداف حسب بلدان الاستقبال، وانتقاء المجالات ذات الأولوية بالنسبة لمغاربة العالم. في هذا الصدد، تبين أن الدعم المقدم من طرف الوزارة لا يأخذ بعين الاعتبار الأولويات الجغرافية ومجالات للتدخل يتم انتقاؤها على أساس دراسة وتحليل مسبقين لاحتياجات وتطلعات مغاربة العالم.

في هذا الإطار، بين تحليل وضعية الإعانات المقدمة من طرف الوزارة لفائدة الجمعيات، برسم السنوات المالية 2012 و2013 و2014 و2016، أن معظم هذه الإعانات وجهت لفائدة الجمعيات العاملة في إسبانيا (42 في المائة من المبلغ الإجمالي) وفرنسا (13 في المائة) وبلجيكا (7 في المائة) وكندا (4 في المائة)، فضلا عن بعض الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج التي يوجد مقرها الرئيسي في المغرب. في حين بلغت قيمة الإعانات المقدمة للجمعيات العاملة على مستوى هولندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا حوالي 1 إلى 2 في المائة من المبلغ الإجمالي.

كما تبين أن دعم الوزارة لمشاريع الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم لا يشمل بعض المناطق الجغرافية كإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية.

➢ عدم تمييز المشاريع والأنشطة على مستوى التمويل

لا تقوم الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في إطار فتحها باب الترشيح للحصول على دعم الأنشطة الثقافية والتوعوية الموجهة لفائدة مغاربة العالم، بالتمييز بين المشاريع الممتدة على فترة زمنية مهمة والأنشطة ذات الطابع الآني، كالأيام التحسيسية والتظاهرات المماثلة. كما تتسم طلبات الدعم، في بعض الأحيان، بعدم وضوح المعطيات المتعلقة بحجم كل مشروع ومجال الدعم، لاسيما فيما يتعلق بميدان التدخل والفئات المستهدفة والأهداف المتوخاة وطبيعة ومكان الإنجاز، إلخ.

➢ عدم تبرير قرارات اختيار المشاريع من طرف لجنة الانتقاء

تبين من خلال تفحص محاضر اجتماعات لجنة انتقاء المشاريع (لدى الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة)، عدم تبرير قرارات قبول أو رفض دعم المشاريع المرشحة، حيث يتم الاقتصار على تضمين هذه المحاضر المعطيات المتعلقة بالإعلان عن اسم الجمعية المختارة واسم المشروع وبلد الاستقبال والقرار المتخذ من طرف اللجنة دون الإشارة لمعايير الاختيار المطبقة، وخصائص المشاريع المقترحة ونقط قوتها أو ضعفها.

➢ **عدم الإلمام بقدرات التسيير المتعلقة بالجمعيات المدعمة**

لا تتضمن مسطرة انتقاء المشاريع المدعمة مرحلة سابقة لمنح الدعم تتعلق بتقييم قدرات التسيير والتنظيم ووسائل العمل التي تتوفر عليها الجمعيات. هذه الوضعية تحد من فعالية سعي الوزارة لتحقيق الأهداف المتوخاة، كما أنها لا تدفع الجمعيات المعنية إلى العمل على تقوية قدراتها وتنظيمها وحكامتها الداخلية وتنويع علاقاتها قبل الترشح للاستفادة من الدعم.

➢ **عدم إنجاز تقارير تتبع وتقييم المشاريع المدعمة**

من خلال تفحص ملفات الترشح لطلب إعانات دعم المشاريع المتعلقة بالفترة 2012 - 2016 تبين غياب منهجية رسمية تعتمد على مؤشرات واضحة من أجل تتبع المشاريع والأعمال الثقافية المنجزة بالإضافة إلى تقييم فعاليتها وأثارها على الفئات المستهدفة. كما تبين أن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لا تتوفر على تقارير التقييم المتعلقة بجميع المشاريع والأنشطة المدعمة.

في نفس الصدد، لوحظ أن "لجنة تسيير برنامج دعم الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج" (المحدثة لغاية تقييم التقارير الأدبية والمالية والوثائق المثبتة المودعة لدى مصالح الوزارة)، تقتصر على إعداد مذكرة موجزة على شكل جدول يشير إلى اسم الجمعية وعنوان المشروع وقائمة الوثائق المقدمة واقتراح اللجنة لتحرير الشطر الموالي من الإعانة.

بالإضافة الى ذلك فان التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية المغربية بالخارج لا تقوم بإعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ المشاريع المدعمة بالرغم من اعتبارها من بين أهم الشركاء بالنسبة للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

بناء عليه، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **إرساء عملية منح الإعانات للجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج على أهداف ومؤشرات محددة بوضوح، لقياس مساهمة البرامج والإجراءات المتخذة لتعزيز هوية وارتباط المغاربة المقيمين بالخارج ببلدهم وتعزيز صورة المغرب بالخارج؛**
- **العمل على تعليل قرارات لجنة الانتقاء، سواء بالرفض أو الموافقة على تقديم الدعم للمشاريع المرشحة؛**
- **الاخذ بعين الاعتبار قدرات التسيير والتنظيم التي تتوفر عليها الجمعيات المستفيدة من الدعم، فضلا على قدرتها على ضمان استدامة الآثار المتوخاة من هذا النوع من الشراكة؛**
- **وضع مسطرة رسمية ودائمة وملائمة تستند إلى مؤشرات واضحة لتتبع المشاريع المدعمة وتقييم فعاليتها وأثرها على الفئات المستهدفة؛**
- **الحرص على إعداد تقارير التقييم الخاصة بكل مشروع أو نشاط مدعم، وذلك بشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية.**

ثالثا. البرامج المتعلقة بالجولات المسرحية والمقامات الثقافية والجامعات والمخيمات الصيفية

تتوفر الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على برامج للدعم الثقافي، تتضمن الجولات المسرحية المنظمة لفائدة الجالية والمقامات الثقافية والجامعات الصيفية بالإضافة إلى المخيمات المنظمة بالمغرب.

1. تنظيم الجولات المسرحية على مستوى بلدان الاستقبال

تنظم الوزارة سنويا عدة جولات مسرحية على مستوى بلدان الاستقبال، بشراكة مع البعثات الدبلوماسية المغربية والفرق المسرحية المغربية. ويهدف هذا البرنامج، حسب الوزارة، إلى المساهمة في توطيد روابط مغاربة العالم مع المغرب وتعزيز هويتهم الثقافية خاصة الأجيال الصاعدة.

وهكذا، مولت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خلال الفترة 2012-2016، ما يزيد عن 180 عرض مسرحي بمبلغ ناهز 18,22 مليون درهم. غير أن إنجاز هذا البرنامج، أثار الملاحظات التالية:

➢ **عدم استقرار الاعتمادات الممنوحة للجولات المسرحية**

عرفت الميزانية المخصصة لتمويل الجولات المسرحية تذبذبا من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 3,6 مليون درهم سنة 2012 إلى 0,4 مليون درهم سنة 2013، لترتفع من جديد إلى 5,7 ثم 7,9 مليون درهم سنتي 2014 و2015، لتعاود الانخفاض إلى 0,6 مليون درهم سنة 2016. هذا الوضع يترجم عدم وضوح الرؤية المتعلقة بالأهداف المتوخاة والغاية ومحتوى هذا البرنامج.

تطور المبالغ المخصصة للجولات المسرحية خلال الفترة 2012-2016 (مليون درهم)

المصدر: بيانات مقدمة من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

- **عدم وضوح إطار الشراكة المعتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة مع الجمعيات المسرحية**

تقوم الوزارة خلال نفس السنة بإجراءين مختلفين من أجل تمويل الجولات المسرحية، وذلك من خلال منح إعانات عن طريق طلب عروض لتقديم مشاريع، من جهة، وشراء العروض بالاتفاق المباشر مع الفرق المسرحية المعنية، من جهة أخرى. كما قامت الوزارة خلال نفس السنة بتمويل مشاريع بعض الفرق المسرحية عبر منحها إعانات وإبرام عقود شراء العروض.

فعلى سبيل المثال، منحت الوزارة في سنة 2012 إعانتين بمبلغ إجمالي قدره 1,90 مليون درهم لفائدة فرقتين مسرحيتين. ثم قامت خلال الأشهر الموالية (نونبر وشتنبر) بإبرام ستة (6) عقود تتعلق بشراء عروض مسرحية بمبلغ إجمالي قدره 1,72 مليون درهم، مع ستة فرق مسرحية بما فيها الفرقتين المستفيدتين من الإعانتين سالفتي الذكر. في نفس السياق قامت الجماعة بإبرام ستة (6) عقود مع ستة فرق مسرحية خلال سنة 2014 (في يناير ومارس) تتعلق بشراء عروض مسرحية بمبلغ أجمالي قدره 1,88 مليون درهم. بعد ذلك منحت عشر (10) إعانات بمبلغ إجمالي قدره 3,78 مليون درهم لفائدة فرق مسرحية من بينها فرقتين استفادتا من الإعانات سالفة الذكر.

- **التقصير في تتبع إنجاز العروض المسرحية**

تنص الاتفاقيات المبرمة مع الفرق المسرحية على تقديم تقارير مالية وأدبية إلى الوزارة تتعلق بكل جولة مسرحية مرفقة بالمستندات والوثائق المثبتة. كما تفرض على المستفيدين من الدعم تطبيق سعر رمزي لا يتجاوز خمسة (5) أورو أو ما يعادلها، وأداء العروض في قاعات لا تقل سعتها عن 400 مقعد.

بيد أنه، باستثناء فحص الإدلاء المادي للتقارير المطلوبة بموجب الاتفاقيات المبرمة، لا تقوم الوزارة المعنية بمراجعة حسابات الاستعمال، كما لا تقوم بتتبع الأنشطة المنجزة بهدف إعداد تقارير تقييم التنفيذ الفعلي للبرامج وإجراء التعديلات والتحسينات اللازمة. أما بخصوص الدراسة المنجزة من طرف الوزارة عن طريق طلب عروض، والمتعلقة بالمساعدة التقنية في مجال مراقبة وتتبع وتقييم المشاريع التي تقوم بها الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، فقد اقتصرت على جمعيتين فقط.

2. تنفيذ الأنشطة الأخرى للدعم الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

يتعلق الأمر بالبرامج التالية:

أ. برامج الجامعات الصيفية

شرعت الوزارة منذ سنة 2009 في تنفيذ برنامج سنوي يتعلق بالجامعات الصيفية حيث تتم استضافة حوالي 100 طالب من مغاربة العالم، تتراوح أعمارهم ما بين 18 و24 سنة، على مدى 10 أيام. ويهدف هذا البرنامج إلى منح المستفيدين فرصة تعزيز هويتهم المغربية بأبعادها اللغوية والدينية والثقافية. ويعرض الجدول أدناه حصيلة هذا البرنامج خلال الفترة 2012-2016.

توزيع تنفيذ برنامج الجامعات الصيفية خلال الفترة 2012 - 2016

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات الممنوحة للجامعات الصيفية (مليون درهم)	4,06	2,72	2,88	4,41	6,90
عدد المشاركين	205	109	215	222	259
عدد البلدان المعنية	19	15	18	16	16
عدد الشركاء	5	2	3	3	1

المصدر: بيانات مقدمة من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

ب. برنامج المقامات الثقافية

في نفس السياق، تنظم الوزارة سنويا مقامات ثقافية لمدة 10 أيام لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج. وخلال الفترة 2009-2016، نظمت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة 69 مقاما ثقافيا. ويتم انتقاء المشاركين بناء على الطلبات المقدمة من طرف الجمعيات عبر البعثات الدبلوماسية للمملكة، وذلك في حدود 30 مشاركا في كل مرحلة، 70 في المائة منهم من أصل مغربي و30 في المائة من جنسيات أخرى.

ج. برنامج المخيمات الصيفية

تنظم الوزارة سنويا مخيمات صيفية لفائدة أطفال المغاربة المقيمين بالخارج الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 و14 سنة. وينظم هذا البرنامج بالشراكة مع مؤسسات الأعمال الاجتماعية لبعض المنظمات العامة والخاصة. وقد شارك في هذه المخيمات أزيد من 1492 مستفيدا خلال الفترة 2009 - 2013.

لكن، بالرغم من أهمية عدد وتنوع الفئات المستفيدة من برامج المقامات الثقافية والمخيمات والجامعات الصيفية، فقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

- **عدم وضوح الأهداف الخاصة بكل برنامج**

تحدد بطاقات تقديم برامج المقامات الثقافية والمخيمات والجامعات الصيفية، المعدة من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الأهداف المتوخاة منها. غير أن هذه الأهداف تظل غير خاصة بكل برنامج على حدة، نظرا لعدم تحديدها بدقة وبوضوح وبطريقة بسيطة، أو بصيغة أخرى لعدم اقترانها بالمؤشرات والموارد الواجب تعبئتها وسقف الميزانية الواجب احترامها.

- **غياب مؤشرات قياس الأداء والأثر**

لم يتم إرفاق الأهداف المتوخاة من البرامج بمؤشرات الأداء والأثر، بهدف قياس مدى نجاحها أو فشلها ومدى تقدم تنفيذها، وهو ما كان سيتيح للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة إنجاز الأعمال المبرمجة بشكل فعال يضمن تحقيق الأهداف المسطرة.

فعلى سبيل المثال، لم يحدد أي من البرامج الثلاثة سالفة الذكر أهدافا تتعلق بالفئة المستهدفة بما في ذلك عدد المستفيدين وطبيعتهم والمناطق الجغرافية التي يتعين تغطيتها. وقد أدى ذلك إلى اختلاف هذه العناصر من سنة إلى أخرى.

- **غياب التنسيق بين المنظمات العمومية التي تنظم أنشطة ثقافية مماثلة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج**

لم تضع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة آليات للتنسيق مع الأجهزة العمومية التي تتوفر على برامج مماثلة (كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة السياحة، إلخ). فغياب هذه الاليات لم يمكن من تجنب مجالات التداخل أو الازدواجية وإتاحة الظروف اللازمة لالتقائية الأهداف الخاصة بكل برنامج في أفق تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز هوية المغاربة المقيمين بالخارج وتقوية روابطهم بالمغرب.

من أجل ذلك، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **اعتماد منهجية استشرافية في إعداد البرامج من أجل ضمان تنوعها، وفق رؤية متعددة السنوات وعلى المدى القصير والمتوسط، خصوصا من حيث تحديد الأهداف والغايات والمناطق الجغرافية المعنية ومحتويات البرامج؛**
- **اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنسيق منتظم بين الأجهزة العمومية التي تنظم أنشطة ثقافية مماثلة لفائدة مغاربة العالم، بهدف ضمان التقائية الأهداف الخاصة بكل برنامج في أفق تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز هوية المغاربة المقيمين بالخارج وتقوية روابطهم ببلدهم؛**

- **وضع إجراءات رسمية ومنتظمة وشاملة لتتبع وتقييم العروض المسرحية بالتنسيق مع المصالح القنصلية المعنية؛**
- **القيام بتعريف واضح للأهداف الخاصة بكل برنامج على حدة (الجامعات الصيفية والمقامات الثقافية والمخيمات الصيفية) وربطها بمؤشرات الأداء والأثر وبالغايات والأهداف المتوخاة في أفق زمني محدد، وذلك بطريقة تمكن من تحديد محتوياتها وقياس مدى نجاحها وتطور إنجازاتها.**

رابعا. برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية

يهدف برنامج "تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية" لأبناء الجالية المغربية بالخارج، إلى ضمان اكتساب التلاميذ المغاربة على مستوى بلدان الاستقبال القدرة على قراءة وكتابة واستخدام اللغة العربية في التعبيرات الكتابية والشفوية، وذلك من أجل تعزيز هويتهم وإبراز ثراء اللغة العربية ومساهمتها في المجالات الإنسانية والثقافية والعلمية.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج في إطار آليتين؛ نظامية وغير نظامية:

- **التعليم النظامي للغة العربية والثقافة المغربية:** يتم تقديمه تحت صيغتين، الأولى تخص التعليم المندمج للنظام التربوي للبلد المضيف، وفقا لعدد من الساعات محدد بتوافق مع السلطات المعنية، ويعتبر المدرس المغربي في هذه الحالة من الموظفين الدائمين في المدرسة التي ينتمي إليها. والصيغة الثانية تهم التعليم الفردي الملقن للطلاب خارج الساعات العادية، سواء داخل المدرسة أو في الصفوف التي توفرها السلطات المحلية للمدرسين المغاربة؛
- **التعليم غير النظامي للغة العربية والثقافة المغربية**: في شكل تعليم مواز على مستوى المساجد والمدارس القرآنية ومقر الجمعيات ذات البعد الديني و/ أو الاجتماعي، خلال أيام العطل ونهاية الأسبوع (السبت والأحد).

وفي هذا الصدد، تم الوقوف على الملاحظات التالية:

➢ نقائص على مستوى حكامة التعليم النظامي للبرنامج وتعدد المتدخلين دون التحديد الدقيق لأدوارهم

يتم تدبير برنامج التعليم النظامي للغة العربية والثقافة المغربية من طرف عدة متدخلين مؤسساتيين، نذكر من بينهم على المستوى الوطني: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ووزارة التربية الوطنية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، بالإضافة إلى قنصليات وسفارات المملكة على مستوى دول الاستقبال.

لكن، في غياب إطار رسمي يحدد توزيع الأدوار، تظل تدخلات الجهات الفاعلة غير دقيقة ودون أثر ملموس. فعلى سبيل المثال، يقتصر دور وزارة التربية الوطنية على تعيين المدرسين. أما الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة فلم يسند لها أي دور محدد في هذا المجال.

➢ عدم كفاية الموارد البشرية المخصصة للتعليم النظامي للبرنامج

تعتبر الموارد البشرية المخصصة لبرنامج التعليم النظامي للغة العربية والثقافة المغربية غير كافية مقارنة بحاجيات المغاربة المقيمين بالخارج والأهداف المسندة لهذا البرنامج. في هذا الصدد، لم يتجاوز العدد الإجمالي للمدرسين الموضوعين من طرف وزارة التربية الوطنية رهن إشارة هذا البرنامج 505 مدرسا، 72 في المائة منهم معينين بفرنسا. ويبلغ عدد التلاميذ المغاربة المقيمين بالخارج المستفيدين من هذا التعليم النظامي 56.349 تلميذا، 74 بالمائة منهم مقيم في فرنسا.

أما بالنسبة للإشراف التربوي، فيعتبر شبه غائب، حيث يقوم بهذه المهمة أربعة (4) مفتشين، من بينهم ثلاثة (3) في فرنسا وواحد (1) في بلجيكا.

➢ التأخر في توفير العتاد الديداكتيكي والتربوي والكتب المدرسية المتعلقة ببرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية

على إثر اجتماع وزاري عقد في 6 دجنبر 2012، تم تعيين لجنة لدراسة سبل تحسين ورفع مستوى نظام التعليم النظامي للغة العربية والثقافة المغربية. وقد أصدرت هذه اللجنة أربعة عشر (14) توصية بشأن تسوية الوضعية المالية والإدارية للأساتذة، وكذا تسيير الموارد البشرية والإشراف التربوي والكتب المدرسية وتقييم مكتسبات وأثر التعليم النظامي.

إلا أنه لم يتم اعتماد إطار مرجعي للبرنامج سوى في شهر يونيو 2017. ويحدد هذا الإطار المرجعي الغايات والمنهجية وأهداف التعليم والمهارات التي ينبغي اكتسابها من قبل المتعلم والهندسة التربوية وتنظيم التعليم، وفقا

للدورات والمستويات المرجعية وطبيعة المحتوى والبرامج المدرسية والمنهجية التربوية والديداكتيكية التي ينبغي اعتمادها.

أما فيما يتعلق بالعتاد الديداكتيكي والتربوي والأساليب، والكتب المدرسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تنوع الخلفيات والأهداف والنظم المدرسية لبلدان الاستقبال، فلم يتم وضعها بعد.

وتجدر الاشارة الى أن التقييم المنجز كشف عن سلسلة من النقائص، سواء من حيث تصميم البرامج مقارنة بالإطار المدرسي والمعيشي لبلدان الإقامة، أو من حيث ملاءمة أساليب التعليم والأدوات والوسائل الديداكتيكية ومن حيث انتقاء الأستاذة وتكوينهم الأساسي والمستمر.

➢ عدم استكمال "المخطط الاستعجالي الخاص ببرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية" المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

خلال سنة 2009، أجرت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة دراسة حول تحديد الرؤية الاستراتيجية لبرنامج "تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية" ووضع "مخطط استعجالي (2009-2013)" للنهوض به.

وقد همت هذه الدراسة صيغتي البرنامج: التعليم النظامي في المؤسسات التعليمية والتعليم غير النظامي والموازي الذي تنظمه الجمعيات. كما شملت الدراسة أربع بلدان الأكثر استقبالا لمغاربة العالم وهي: فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، فضلا عن بعض الجوانب المتعلقة بالتعليم غير النظامي على مستوى ألمانيا وهولندا والدول الاسكندنافية (الدنمارك والنرويج والسويد).

وعلى ضوء المقابلات التي أجريت مع الجهات المعنية في المغرب وبلدان الاستقبال واستقصاء آراء المدرسين وأولياء الأمور، وضعت الدراسة تشخيصا حدد أربع إشكاليات رئيسية هي: (1) عدم كفاية العرض الدراسي مقارنة بالطلب؛ (2) عدم ملائمة العرض الدراسي لتطلعات المغرب ودول الاستقبال؛ (3) عدم كفاية الموارد المخصصة للعرض التعليمي؛ فضلا عن (4) ضياع المسؤوليات بين الجهات الفاعلة (مؤسسة الحسن الثاني، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة).

ونتيجة لهذا التشخيص، اقترحت الدراسة مخططا استعجاليا لتطوير البرنامج، استنادا إلى محورين استراتيجيين:

- تحسين آلية التعليم النظامي للغة العربية والثقافة المغربية، من خلال تدابير تغطي خمسة مجالات متعلقة بما يلي: (1) الحكامة، (2) الموارد البشرية، (3) التربية، (4) الحياة المدرسية و(5) أدوات التسيير؛
- تطوير النظم التكميلية من خلال أربع سبل معززة للتعليم النظامي وهي: (1) الجمعيات، (2) المراكز الثقافية، (3) التعليم عن بعد، و (4) التعلم المفتوح المقدم في المغرب ودول الاستقبال (من خلال المدارس الصيفية، والدورات اللغوية، والمقامات الثقافية، والقوافل التعليمية والثقافية على مستوى دول الاستقبال، وتعزيز الدعم المدرسي المقدم من طرف القطاع الخاص).

كما حددت الدراسة التكلفة التقديرية للميزانية الإضافية اللازمة لتنفيذ التدابير والأهداف المحددة في المخطط الاستعجالي، وتبلغ هذه الميزانية 1.089 مليون درهم، موزعة على الفترة 2009-2013. غير أن تنفيذ هذه الدراسة أثار الملاحظات التالية:

➢ إبرام صفقة تفاوضية بدون سبب وجيه

أنجزت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الدراسة سالفة الذكر في إطار صفقة تفاوضية بمبلغ 14 مليون درهم (الصفقة رقم 2009/01). وقد تم تبرير اللجوء إلى صيغة "صفقة تفاوضية" ب "الطبيعة المعقدة للدراسة التي تتطلب خبرة خاصة يتوفر عليها مكتب الدراسات (المعني)". فضلا عن "الطابع الاستعجالي لتنفيذ الدراسة التي تتطلب تعبئة خبراء مهنيون معترف بهم وإنجاز الأعمال في وقت قياسي لا يتجاوز أربعة أشهر، نظرا لقرب الدخول المدرسي 2010/2009 "، وذلك حسب ما جاء في الشهادة الإدارية، التي أعدها الوزير المنتدب لدى الرئيس الأول المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج بتاريخ 21 يوليو 2009.

غير أن هذه المبررات تبقى غير مقنعة نظرا لكون الوزارة لم تلجأ مسبقا لدراسة للسوق من خلال القيام باستشارات واسعة النطاق مما يتيح لها اختيار عروض تقنية ومالية أكثر اقتصادا. فضلا عن ذلك، فإن الطبيعة الاستعجالية للدراسة لا تتلاءم والطابع الاستراتيجي والطويل الأمد لتنفيذ البرنامج.

➢ عدم إتمام الدراسة وعدم تحقيق أهدافها

تقرر إعداد المخطط الاستعجالي للبرنامج على ثلاث مراحل: (1) تعريف الرؤية الاستراتيجية، (2) إعداد البرنامج الاستعجالي، (3) البلورة العملية للبرنامج الاستعجالي على مستوى فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا، وذلك بوضع برنامج استعجالي خاص بكل بلد.

إلا أنه وبعد انجاز المرحلتين (1) و (2) المتعلقتين بالتشخيص وإعداد المخطط الاستعجالي، بمبلغ إجمالي قدره 7,722 مليون درهم، لم تتابع الوزارة تنفيذ الأهداف الأخرى المتعلقة بالبلورة العملية للبرنامج على مستوى البلدان الأربعة، وذلك بسبب توقيف الدراسة.

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأعلى الحسابات بما يلي:

- **العمل على وضع إطار رسمي لتنسيق إجراءات الجهات المؤسساتية، وتحديد أهداف محددة لتسيير برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية، وتحديد أدوار والتزامات كل متدخل بدقة؛**
- **اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الحكامة وإمكانية التتبع، وتقديم البيانات والإحصائيات المتعلقة بالبرنامج وضمان جودة المعلومات التي يتم جمعها بهدف تسهيل عملية تحليل وتتبع ومراقبة الإجراءات المتخذة؛**
- **تبادل نتائج الدراسة المتعلقة "بالمخطط الاستعجالي لبرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية "، المنجزة من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مع جميع المتدخلين بغية تبني التوصيات وسبل التحسين التي اقترحتها.**

II. جواب الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

(نص مقتضب)

(...)

أولا. التنسيق بين الفاعلين في العرض الثقافي الموجه لمغاربة العالم

➢ ضعف آليات التنسيق بين المتدخلين المؤسساتيين

يشكل التنسيق بين مختلف المتدخلين في شؤون المغاربة المقيمين بالخارج من بين أولويات الوزارة، حيث تم إحداث مجموعة من الآليات للتنسيق والتعاون في مختلف المجالات التي تهم هذه الفئة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الهوية المغربية وتعزيز العرض الثقافي والخدمات الاجتماعية لفائدة مغاربة العالم، إلخ. ومن بين الآليات التي تم وضعها كأداة لحكامة القطاع، التنسيق مع الهيئات العمومية والخاصة ومأسسة "اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة" التي يترأسها السيد رئيس الحكومة وتضم في عضويتها الهيئات العمومية المرتبطة بمجالات اشتغال القطاع. وقد تميزت هذه اللجنة بانتظام اجتماعاتها، حيث تم عقد خمسة اجتماعات منذ سنة 2014، آخرها اجتماع يوم 26 ماي 2017. وتتطرق هذه الاجتماعات لمختلف الإشكاليات التي تهم مغاربة العالم وإصدار مجموعة من التوصيات حولها يتم تتبع تنفيذها، عبر لجنة تقنية منبثقة عن اللجنة الوزارية وبشكل ثنائي مع كل قطاع على حدة.

ويشكل المجال الثقافي لمغاربة العالم المحور الرئيسي للنقاش سواء خلال اجتماعات هذه اللجنة أو خلال الاجتماعات التنسيقية مع مختلف الهيئات المعنية بالقضايا التي تهم مغاربة العالم.

➢ صعوبات في تحديد الميزانية المرصودة للأنشطة الثقافية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

بالنسبة للوزارة، يتم إدراج الاعتمادات الخاصة بالأنشطة الثقافية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج المنظمة داخل المغرب ببنود محددة وواضحة بالميزانية العامة للدولة كالجامعة الصيفية، المخيمات الصيفية، في حين أن الأنشطة المنظمة داخل المراكز الثقافية ببلدان الاستقبال فإن ميزانيتها تمر عبر تفويض الاعتمادات اللازمة للتمثيليات الدبلوماسية التي تسهر على صرفها طبقا للقوانين الجاري بها العمل بتلك البلدان.

➢ عدم ملائمة آليات تخطيط الميزانية

قبل تغيير الهيكلة الرسمية للوزارة، كانت صعوبات في الملائمة، ولكن تم تجاوز هذه الصعوبات بعد وضع الهيكلة الجديدة، ولكنه في نفس الوقت تم تقليص الميزانية الخاصة بالمراكز الثقافية من طرف وزارة المالية، (...)، مما حال دون تخصيص اعتمادات واضحة لتسيير المراكز الثقافية ودفع بالوزارة إلى الاعتماد على مبدأ التحويلات من أجل تطعيم السطور المالية المعنية عن طريق الأعباء الثابتة للمراكز الثقافية والأنشطة الثقافية بشكل عام.

(...)

➢ عدم وضع مخطط لمضافرة الوسائل وتعبئة البنيات التحتية الثقافية

للإجابة على هذه الملاحظة لا بد من التوضيح التالي: إن البنيات التي تكلفت الحكومة بإنجازها هي كالتالي:

- المركز الثقافي بمونتريال: مشغل؛
- المركز الثقافي بأمستردام: جاهز؛
- المركز الثقافي بطرابلس: جاهز؛
- المركز الثقافي بتونس: جاهز.

أما فيما يتعلق بالاعتمادات الخاصة بتسيير المركز الثقافي بمونتريال وتمويل أنشطته فهي تتم طبقا للرؤية التي وضعتها الوزارة بعدما تم وضع مرسوم خاص بإحداث وتسيير المراكز الثقافية "دار المغرب" بالخارج.

بالإضافة إلى أن هذا المركز يتوفر على برنامج عمل ينبثق من مخطط تم وضعه بموافقة اللجنة البين وزارية التي يترأسها الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة كما هو منصوص عليه في المادة التاسعة من المرسوم السالف الذكر.

(...)

➢ **التأخر في تفعيل سياسة ثقافية مندمجة وتشاورية موجهة للمغاربة حول العالم**

إن الجانب الثقافي يعد من بين المحاور الأساسية للاستراتيجية الموجهة لمغاربة العالم، حيث يعتبر الارتباط بالثقافة المغربية والمذهب المالكي وكذا الإغناء الثقافي والإنساني المتبادل من أهم رهانات الوزارة. وفي هذا الصدد، أعدت الوزارة برنامجا ثقافيا يعتمد على مجموعة من العمليات أهمها:

- إحداث مراكز ثقافية "دار المغرب": تم في هذا الجانب إعداد إطار للحكامة خاص بالمراكز الثقافية من أجل توسيع إنشائها وإعداد البرامج الثقافية الخاصة بها، وكذا تقوية القدرات للمكلفين بتسييرها وللجمعيات التي تشتغل في هذا المجال؛
- تنظيم تظاهرات ثقافية: وذلك عن طريق تنظيم أسابيع للمغرب في بلدان الاستقبال وعروض مسرحية ومهرجانات موضوعاتية (موسيقى، مسرح، صناعة تقليدية، إلخ)؛
- تنظيم مقامات / تبادلات ثقافية، عن طريق إقامات ثقافية وموضوعاتية لمغاربة العالم من مختلف الأعمار، وكذا تنظيم جامعات صيفية لفائدة شباب مغاربة العالم؛
- تعزيز قنوات التبادل والتواصل بين مغاربة العالم والمغاربة المقيمين بالمغرب، عبر تنظيم تظاهرات تجمع بين مغاربة العالم والمغاربة المقيمين في المغرب؛
- وضع سياسة ثقافية شاملة ومندمجة لفائدة مغاربة العالم في إطار الدراسة التي أعدتها الوزارة في الموضوع سنة 2015 والتي مكنت من إعداد رؤية شاملة ومندمجة للمجال الثقافي الموجه لمغاربة العالم، والتي شرعت الوزارة في تنفيذها.

إن أحد أهم المؤشرات على تفعيل الدراسة التي أعدتها الوزارة في الموضوع هو تحديد عدد مهم من الشركاء (13 شريكا)، قامت الوزارة بتنظيم يوم تواصلي لفائدتهم قدمت فيه نتائج هذه الدراسة.

كما أن تنزيل هذه الرؤية، يتم دائما بإشراك جميع المتدخلين والشركاء المعنيين، فعلى سبيل المثال فإن لجنة تقييم العروض المسرحية تتكون من ممثلين عن وزارة الثقافة، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الداخلية.

➢ **غياب رؤية شمولية ذات أبعاد استراتيجية لرقمنة العرض الثقافي**

يندرج هذا الموضوع ضمن استراتيجية الوزارة التي تشتغل على إنشاء منتديات رقمية جديدة للتواصل وتعزيز المنتديات الحالية.

ثانيا. إطار الشراكة بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وهيئات المجتمع المدني

➢ **غياب سياسة استهداف حسب دول الاستقبال**

في إطار دعم الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وللاستجابة لانتظارات مغاربة العالم، تعلن الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة سنويا عن تلقي طلبات لدعم المشاريع ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية المحددة من طرف الوزارة.

هذا الإعلان الذي ينشر على البوابة الإلكترونية للوزارة وبكل الوسائل المتاحة، مفتوح في وجه الجمعيات المتواجدة في كل الدول التي توجد فيها الجالية المغربية وبدون استثناء. لكن مع الأسف في بعض البلدان، لم تتقدم أية جمعية بمشروع جاد للتمويل، تنعدم فيها جمعيات مغاربة العالم.

أما كون معظم الإعانات المقدمة من طرف الوزارة فهي لفائدة الجمعيات المتواجدة في بلدان معينة فمرد ذلك إلى أن هذه البلدان تتواجد فيها جمعيات مغربية نشيطة وتتقدم باستمرار بطلبات الدعم لتنفيذ مشاريع لفائدة المغاربة المقيمين بهذه البلدان.

➢ **عدم تمييز المشاريع والأنشطة على مستوى التمويل**

إن المشاريع المقترحة القابلة للدعم يجب أن تندرج ضمن المحاور التالية مهما كانت مدة تنفيذها:

- الدعم المدرسي لأطفال المغاربة المقيمين بالخارج الذي يعانون من مشاكل في مسارهم الدراسي؛
- مواكبة شباب مغاربة العالم؛
- مواكبة بعض الفئات في وضعية صعبة من مسنين وسجناء وقاصرين غير مرفقين؛

- الارتقاء بالثقافة المغربية ببلدان الاستقبال؛
- الارتقاء بأوضاع المرأة من أصل مغربي.

وطبقا لمقتضيات دورية السيد الوزير الأول رقم 2003/7 المنظمة للشراكة بين الدولة والجمعيات، تحدث لجنة انتقاء المشاريع والتي تضم في عضويتها ممثلين عن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وعن وزارتي الداخلية والخارجية والتعاون ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج. ويعهد لهذه اللجنة بدراسة وانتقاء مشاريع الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم علاوة على تحديد قيمة الدعم المخصص لهذه المشاريع.

وتعتمد لجنة الانتقاء في اختيارها للمشاريع المقدمة من طرف الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم والمتدخلة في المجالات التي تندرج في إطار اهتمامات مغاربة العالم على المعايير التالية:

- الوضعية القانونية السليمة للجمعية اتجاه القوانين الجاري بها العمل؛
- مرور سنة كاملة عن تاريخ تأسيس الجمعية؛
- احترام القانون الأساسي للجمعية؛
- عقد الجموع العامة والمجالس الإدارية، ومكاتب (أو لجان التوجيه) مع القيام بالإعداد السنوي لتقارير الأنشطة وحصيلة المداخيل والمصاريف؛
- استهداف المحاور الاستراتيجية وذات الأولوية بالنسبة للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
- تعريف وتحديد الفئة المستهدفة بصفة دقيقة (العدد، الصنف، المميزات...) وكذلك نسبة التزامها في المشروع؛
- مساهمة الجمعية بنسبة لا تقل عن 50 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- تعبئة الشركاء في بلدان الإقامة (التزامات كتابية)؛
- تجربة الجمعية في مجال الأنشطة المبرمجة في المشروع؛
- إشعاع وحضور الجمعية على مستوى مجالات تدخلها الجغرافي (القرب من الفئة المستهدفة)؛
- قدرة الجمعية على تسيير وتتبع المشروع المقترح؛
- مدى احترام الجمعية لالتزاماتها مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في إطار الاتفاقيات السابقة (في حالة وجودها).

كما أن للجنة الصلاحية في إضافة معايير أخرى تراها ضرورية في عملية الانتقاء.

➢ عدم تبرير قرارات اختيار المشاريع من طرف لجنة الانتقاء

تعتمد لجنة الانتقاء في دراستها واختيارها للمشاريع المقدمة من طرف الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم والمتدخلة في المجالات التي تندرج في إطار اهتمامات مغاربة العالم على المعايير السالفة الذكر ويعهد لهذه اللجنة انتقاء المشاريع الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم القابلة للتمويل علاوة على تحديد قيمة الدعم المخصص لهذه المشاريع (ويتم التنصيص على هتين النقطتين فقط في محاضر الانتقاء، بينما يتم تداول تبرير القرارات وتوثيقها من طرف أعضاء اللجنة).

➢ عدم الإلمام بقدرات التسيير المتعلقة بالجمعيات المدعمة

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من بين المعايير المعتمدة من طرف لجنة الانتقاء هي " قدرة الجمعية على تسيير وتتبع "المشروع المقترح". ومن أجل إثبات هذه القدرة فإن الجمعيات مدعوة لتقديم تقارير عن تجربتها في مجال الأنشطة المبرمجة في المشروع وكذا نوع المشاريع المنفذة من طرفها وكذا ميزانيتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

هدا ولتيسير عملية دراسة مشاريع الجمعيات وتنوير اللجنة فيما يخص قدرات التسيير لدى الجمعيات المتقدمة بطلب الدعم، فتشترط الوزارة ضرورة إيداع كل طلبات الدعم المقدمة من طرف الجمعيات لدى التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمغرب بالخارج قصد إبداء الرأي حول الجمعيات المعنية وكذا مشاريعها.

➢ عدم إنجاز تقارير تتبع وتقييم المشاريع المدعمة

تكتسي عملية تتبع وتقييم تنفيذ المشاريع المنجزة بشراكة مع الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم، أهمية بالغة من حيث تحقيق أهداف الاتفاقيات، كما تمثل في حد ذاتها آلية مستمرة تسمح بضمان جودة الأنشطة المنجزة وتمكن من استخراج مؤشرات نوعية مرتبطة بهذه الشراكة. وتأخذ عملية تتبع المشاريع شكلين أساسيين هما:

- تتبع داخلي: تسهر على إنجازه المصالح المركزية للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والتمثيليات الدبلوماسية والقنصلية المغربية وكذا الجمعيات الشريكة طبقا لاتفاقيات الشراكة؛
- تتبع خارجي: من خلال الاستعانة بمكاتب للاستشارة متعاقد معها لهذا الغرض، بحيث تتمحور مهامها حول تنظيم زيارات ميدانية بهدف تقييم تنفيذ المشاريع المدعمة موضوع الشراكة.

ويستند نظام التتبع والتقييم على مجموعة من المؤشرات لبلورة فعالية المشروع وأثره على الفئات المستهدفة.

علاوة على ذلك، يتوجب على الجمعية إعداد تقارير مالية وتنظيمية مرحلية (بالنسبة للمشاريع طويلة المدى) وإرسالها إلى الوزارة عبر سفارات أو قنصليات المغرب بالخارج. ويتم دراسة هاته التقارير من طرف "لجنة تدبير برنامج دعم جمعيات مغاربة العالم". وتوجد هذه التقارير ضمن أرشيف مصالح الوزارة.

بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع، تقدم الجمعيات المستفيدة من الدعم تقارير نهائية مفصلة حول إنجازات المشروع وتقارير مالية مؤشر عليها من طرف خبير محاسباتي أو محاسب محلف، ومتضمنة لمختلف المصاريف والمداخيل ذات الصلة بالمشاريع المدعمة من قبل الوزارة.

ثالثا. البرامج المتعلقة بالجولات المسرحية والمقامات الثقافية والجامعات والمخيمات الصيفية

1. تنظيم الجولات المسرحية على مستوى بلدان الاستقبال

➢ عدم استقرار الاعتمادات الممنوحة للجولات المسرحية

داخل وخارج أرض الوطن دون استثناء. وعليه، يتم رصد الاعتمادات اللازمة بناء على مدى استجابة الجمعيات المسرحية المغربية لهذه الطلبات.

➢ عدم وضوح إطار الشراكة المعتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة مع الجمعيات المسرحية

ينبني إطار الشراكة المعتمد من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة مع الجمعيات المسرحية على المقتضيات المضمنة في دورية السيد الوزير الأول رقم 2003/7، بتاريخ 27 يونيو 2003، في شأن الشراكة بين الدولة والجمعيات، لاسيما إحداث لجنة خارجية لدراسة الملفات وانتقاء العروض.

➢ التقصير في تتبع إنجاز العروض المسرحية

الإمكانيات المحدودة للوزارة من حيث الموارد المالية والبشرية لا تساعدها على تتبع إنجاز العروض المسرحية بشكل مكثف ببلدان الاستقبال. وبالرغم من ذلك، ونظرا لأهمية هذه العملية، فإن الوزارة تعتمد في تتبع هذا النشاط عن قرب على البعثات الديبلوماسية وقنصليات المملكة بالخارج.

2. تنفيذ الأنشطة الأخرى للدعم الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

سيتم تدارك النقائص في السنوات المقبلة عبر اعتماد سياسة استشرافية في إعداد هذه البرامج (الجامعات الصيفية، المقامات الثقافية والمخيمات الصيفية) وفق رؤية متعددة السنوات وعلى المدى القصير والمتوسط. وتكثيف عمليات تتبع وتقييم تنفيذ العروض المسرحية.

رابعا. برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية

➢ نقائص على مستوى حكامة التعليم النظامي للبرامج وتعدد المتدخلين

إن تدبير التعليم النظامي يتم بشكل مشترك بين كل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج في إطار لجنة تجتمع بشكل دوري لتوحيد الجهود وتحديد دور واختصاص كل قطاع.

➢ عدم كفاية الموارد البشرية المخصصة للتعليم النظامي للبرنامج

في إطار اتفاقيات الشراكة المبرمة مع عدد من الدول خاصة فرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا، تنعقد اجتماعات سنوية لفرق العمل الثنائية المكلفة بتتبع البرنامج، والتي من خلالها يتم الوقوف على حصيلة البرنامج للسنة المنصرمة، وكذا الإعداد للسنة الدراسية المقبلة، بما في ذلك تحديد الخريطة المدرسية، والتي تأخذ بعين الاعتبار كل الحاجيات الجديدة من الموارد البشرية المعبر عنها على مستوى المؤسسات التعليمية الرسمية ببلدان الاستقبال.

- **التأخر في توفير العتاد الديداكتيكي والتربوي والكتب المدرسية المتعلقة ببرنامج تعليم اللغة العربية**

تعمل الوزارة سنويا على توجيه دورية إلى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية من أجل حث الجمعيات على تحديد حاجياتها من الكتب المدرسية والوسائل الديداكتيكية، وذلك وفق آجال محددة حتى تتمكن الوزارة من الإعلان عن طلب عروض لاقتناء هذه الكتب وتوزيعها على الجمعيات المعنية قبل انطلاق الموسم الدراسي. غير أن أغلب الجمعيات تتأخر في الاستجابة لهذه الدورية وترسل طلباتها خارج الآجال المحددة.

- **عدم استكمال "المخطط الاستعجالي الخاص ببرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية " المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**

إن نتائج الدراسة الخاصة بالمخطط الاستعجالي الخاص ببرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية قد تم تحديدها، كما تم تشكيل لجنة التتبع مكونة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، وزارة التربية الوطنية، مجلس الجالية المغربية بالخارج، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، غير أن (...) (أحد الشركاء الأساسيين) رفض تنفيذ المخطط المذكور.